

أدخل على مسؤوليتك الخاصة

حياة الناس في مهب الريح
على أبواب القارة الأوروبية



منظمة الشفوة
الدولية

في 15 ديسمبر / كانون الأول 2012، انقلب أحد القوارب عقب انطلاقه من جاناكاليه بتركيا قاصداً جزيرة ليسفوس اليونانية، مما تسبب بوفاة 27 شخصاً. وكان الناجي الوحيد من بين ركاب القارب فتى أفغانى يبلغ من العمر 16 عاماً يصف ما حصل قائلاً:
«عندما استعدت وعيي، طلبت أن أذهب إلى المشرحة. إذ كنت أريد أن أتأكد إذا ما كانوا قد عثروا على جثث أصدقائي. ولقد وجدتهم هناك بالفعل؛ وكان الأمر جدّ صعب على نفسي، ولم أتمكن من النوم أو تناول الطعام طوال أيام بعدها».



© Giorgos Moutafis

الغلاف: إحدى الدوريات الليلية لخفر السواحل اليونانية وقد رصدت وجود قارب يحمل على متنه مهاجرين من أفغانستان والصومال وفلسطين وهم يحاولون عبور الحدود البحرية اليونانية قادمين من تركيا، يونيو 2009.

© Angelos Tzortzinis

أعلى: وثيقة تعود لامرأة صومالية عُثر عليها على شاطئ فيروجيا في جزيرة ليسفوس اليونانية وسط بحر إيجه في أغسطس 2008.

الفترة الواقعة ما بين أغسطس 2012 ومايو 2013. ولقد أوردوا أنهم لم يُعطوا الفرصة أبداً كي يشرحوا أوضاعهم أو الطعن في قرار ترحيلهم. وكان هؤلاء اللاجئين والمهاجرون قد قطعوا مسافات كبيرة بالفعل كي يصلوا الحدود اليونانية؛ فلقد جاءوا من سورية والسودان وأفغانستان وفلسطين وإريتريا وإيران والعراق والصومال والكاميرون.

إن العدد المقلق لروايات وإفادات شهود العيان التي قامت منظمة العفو الدولية بجمعها حول مسألة صد اللاجئين والمهاجرين ودفعهم للعودة متى ما وصلوا الحدود، ليثي بأن تلك الممارسات قد أضحت وسيلة منتظمة ليجأ إليها حرس الحدود وخفر السواحل في اليونان بحيث تركت العديد من اللاجئين وطالبي اللجوء محرومين عشوائياً من الدخول إلى اليونان والاستفادة من إجراءات الحماية. ففي إبريل 2013، أوردت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في تقاريرها أن «بعض الشهادات والإفادات التي رواها السوريون وحصلت عليها المفوضية تشير كلها إلى وجود عمليات إعادة قسرية (أو عمليات صد)، أو محاولات للعودة بشكل غير رسمي إلى تركيا».

عمليات صد اللاجئين أو ردهم، والقانون الدولي

إن مبدأ «الرد» هو عبارة عن عملية تتم بموجبها إعادة أحد الأفراد قسراً إلى البلد التي يُخشى أن يتعرض فيها لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ويحظر القانون الدولي والأوروبي إعادة اللاجئين وطالبي اللجوء إلى البلد التي فروا منها، أو صدّهم عند وصولهم إلى الحدود من أجل دفعهم إلى العودة من حيث أتوا. وثمة التزام يقضي من الدول القيام بتحديد الفئة التي تواجه خطر «الرد»، وهو ما يجعلها إحدى الفئات التي تحتاج إلى توفير الحماية الدولية لها من خلال إجراءات منصفة وفعالة.

كما تنص قوانين الاتحاد الأوروبي صراحة على حظر الطرد الجماعي، وهو عبارة عن عملية ترحيل جماعي لمجموعة من الناس دون التعامل مع فرادى الحالات كل على حدة، والأخذ بالظروف والملابسات الفردية المحيطة بكل شخص منهم. وينطبق مبدأ الحماية من التعرض للطر، أو الإبعاد الجماعي على الجميع، بما في ذلك المهاجرين غير النظاميين. وتؤدي عمليات الصد التي تقوم بها اليونان إلى حرمان الأشخاص من حقهم في توضيح ظروفهم وملابساتهم الفردية، والتعبير عن أية بواعت قلق لديهم تتعلق بالحماية وغير ذلك من الاعتبارات. وبهذا، يمكن القول أن اليونان قد أخلت بالتزاماتها الدولية، وأحكام قوانين الاتحاد الأوروبي على هذا الصعيد.

قانونية وخطرة على الأغلّب تهدف إلى إعادة المهاجرين إلى تركيا عقب اعتراض سبيلهم).

وبالطبع فإن الحكومة اليونانية ملزمة بأن تضبط عملية دخول الأجانب إلى أراضيها وإقامتهم فيها، وبوسع الاتحاد الأوروبي أن يساند دولة الأعضاء في تنفيذ أنشطة مشروعة لضبط الحدود والسيطرة عليها. بيد أن الأساليب المتبعة على حدود اليونان مع تركيا قد أفضت إلى ارتكاب العديد من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

ويظهر أن الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي مسرورة أيضاً سرور برؤية اليونان وهي تلعب دور حارس بوابة الاتحاد. ولكن السياسات والممارسات المتبعة على طول الحدود اليونانية لا تلحق العار باليونان وحدها وحسب، بل إنها تلحق العار بالاتحاد الأوروبي أيضاً. إذ تنم تلك السياسات والممارسات عن مفارقة مريرة في مواقف دول الاتحاد الأوروبي التي تضغط من أجل تحقيق السلام في الخارج من ناحية، بينما تقوم في الوقت نفسه بمنع طلب اللجوء، وتعرض حياة الراغبين في اللجوء إلى أوروبا للخطر من ناحية أخرى، وهم الذين قصدوها فراراً من النزاعات الدائرة في أوطانهم.

ووصف المهاجرون واللاجئون الذين التقطتهم منظمة العفو الدولية تفاصيل ما لا يقل عن 39 حالة من حالات الصد تهدف إلى حمل اللاجئين على العودة إلى تركيا وهم على أعتاب الحدود اليونانية؛ ويزعم هؤلاء أنهم كانوا من بين الذين مروا بتلك التجربة خلال

تُعد الحدود الفاصلة بين تركيا واليونان، وتحديدًا البرية منها الواقعة عند منطقة إيفروس إلى الشمال، وكذلك عبر بحر إيجه إلى الجنوب، من بين أهم مسارات عبور المهاجرين واللاجئين طلباً للسلامة أو الحياة الأفضل في الاتحاد الأوروبي. وفي عام 2012، كان عدد الأشخاص الذين عبروا هذه الحدود بشكل غير نظامي أو غير قانوني أكبر من أي عدد آخر في أي منطقة أخرى من مناطق الحدود الخارجية الواقعة على أطراف دول الاتحاد الأوروبي. ولقد جاء العديد من هؤلاء من مناطق مزقتها النزاعات من قبيل أفغانستان وسورية.

وفي السنوات القليلة الماضية، استثمرت اليونان، وبدعم من الاتحاد الأوروبي، الملايين في صد اللاجئين. وفي عام 2012، أكملت اليونان بناء سياج يبلغ طوله عشرة كيلومترات ونصف على طول الجزء الأكثر عرضة لاختراقه براً عبر حدودها مع تركيا، وقامت بنشر ما يزيد على ألفي عنصر إضافي من قوات حرس الحدود. وغالباً ما يكون المصير الروتيني المعروف الذي ينتظر الواصلين بشكل غير نظامي إلى اليونان هو الاحتجاز في ظل ظروف مروعة في الغالب.

ومع ذلك، فلا يُضمن وصول كل من ينطلق قاصداً اليونان إلى وجهته؛ فمِنذ أغسطس / آب 2012، تُوفي ما لا يقل عن 101 رجل وامرأة وطفل معظمهم من سوريا وأفغانستان، وهم يحاولون عبور البحر باتجاه الجزر اليونانية. وتكرر التقارير الواردة التي تتحدث عن عمليات الصد لأولئك القادمين (وهي ممارسات غير





قصة «ب» وعائلته

فبراير من عام 2013. بيد أننا لم نتمكن من الوصول إلى الجزيرة. وأمضينا في البحر ثلاث ساعات ونصف الساعة قبل أن يعثر علينا أحد قوارب الشرطة اليونانية. وسمحوا لنا بالصعود على ظهر قاربهم. وقاموا بضربنا ضرباً مبرحاً، وأخذوا كل نقودنا، وجميع أجهزة الهاتف النقال التي كانت بحوزتنا، وملابسنا؛ لقد أخذوا كل ما كان بحوزتنا. وقاموا بضرب شقيقتي ضرباً مبرحاً بحيث لا زالت الكدمات تغطي جميع أعضاء جسدها حتى الآن ... وهكذا، فلقد مكثنا على ظهر القارب اليوناني ثلاث ساعات. وعند الساعة السادسة صباحاً، قاموا باقتيادنا إلى المياه التركية، وجعلونا نصعد على متن قاربنا مرة أخرى، وقاموا بخدش أحد جوانبه بسكين؛ لقد أعطبوا قاربنا، وأخذوا المحرك، وتركونا في عرض البحر. كنا حوالي 42 شخصاً في القارب، وبيننا ثلاثة أطفال صغار هم ابنا شقيقتي وابنتها. كما كان هناك أطفال آخرون ولكنهم كانوا أكبر سنّاً... لقد تركنا في عرض البحر ولا شيء في حوزتنا سوى قارب معطوب».

وقال «ب» أن خفر السواحل التركية قد قاموا بإنقاذه هو ومن معه من المسافرين في القارب، قبل أن يتم احتجازهم في أحد مراكز الإبعاد المخصصة للمهاجرين غير النظاميين بانتظار ترحيلهم.

في مارس 2013، كان الفتى «ب» البالغ من العمر 17 عاماً والقادم من أفغانستان لا يزال قيد الاحتجاز في أحد مراكز الإبعاد في تركيا الواقع على مقربة من سواحل بحر إيجه، وكان يُحتجز مع الفتى أيضاً شقيقته (15، و16 عاماً)، وابني شقيقته الراحلة (7، و3 سنوات) وابنتها (خمس سنوات).

وشرح الفتى كيف أن والديه وشقيقته الكبرى قد قُتلوا في تفجير بمنطقة غزني في أفغانستان. وخشيته منه على حياته وحياتة الأطفال الخمسة الذين أصبحوا في عهده، غادر «ب» أفغانستان في سبتمبر من عام 2012 رفقة شقيقته وابني شقيقته وابنتها. ومكث في إيران حوالي خمسة أشهر قبل أن يصل إلى تركيا، حيث توجه هناك إلى مدينة إزمير الساحلية؛ إذ تُعد هذه المدينة الكبيرة نقطة انطلاق اللاجئين والمهاجرين في رحلتهم عبر بحر إيجه. وقام الفتى بالتفاوض هناك مع مهربيين كي يقوموا بنقله وأسرتهم إلى اليونان. وركبوا قارباً مطاطياً رفقة 36 آخرين من سورية والسودان وإيران. وأخبرهم المهربون أن يتوجهوا صوب الأضواء البادية في الأفق زاعمين أنها كانت أضواء إحدى الجزر اليونانية.

ويروي الفتى القصة قائلاً: «غادرتنا في الساعة الحادية عشرة والربع من مساء أحد أواخر أيام شهر

تعرض عمليات الصد أرواح الناس للخطر

تحدثت منظمة العفو الدولية مع أناس زعموا أن حياتهم كانت في خطر جراء الأفعال التي أقدم على ارتكابها عناصر حرس الحدود وخفر السواحل في اليونان.

ووصف بعض اللاجئين والمهاجرين الذين خاضوا غمار الإبحار في قوارب مطاطية صغيرة مكتظة عبر بحر إيجه كيف اعتراهم الشعور بالراحة لرؤية قوارب خفر السواحل اليونانية في بادئ الأمر. بيد أنهم سرعان ما أيقنوا أن ما اعتقدوا أنه سوف يكون مهمة إنقاذ قد كان فعلاً عبارة عن عملية تهدف إلى حملهم على العودة من حيث أتوا. وفي بعض الحالات، روى الناس كيف قاموا بإعطاب قواربهم عمداً بمجرد أن يلمحوا قوارب خفر السواحل اليونانية، وذلك أملاً في أن يتم إنقاذهم واصطحابهم إلى اليونان.

يمين: قوات خفر السواحل اليونانية بالقرب من جزيرة ساموس وهي بصدد توقيف قارب يحمل 25 مهاجراً في نوفمبر 2009.

وسط: آثار أقدام المهاجرين على ضفتي نهر إيفروس بلاغونا في منطقة إيفروس اليونانية، فبراير 2011. يسار: مجموعة من المهاجرين يمشون باتجاه قرية نيافيسا بمنطقة إيفروس، أكتوبر 2010.



© Giorgos Moutafis



اليونانية، أمسكت الشرطة بنا. وقاموا باستدعاء حافلة صغيرة أقلتنا إلى ضفة النهر ثانية. وكانت الحافلة تكتظ بحوالي 20 شخصاً، جميعهم من الأفغان. ولدى وصولنا إلى ضفة النهر، أجبرنا رجال الشرطة على البقاء داخل الحافلة الصغيرة قرابة ثلاث ساعات؛ لقد كان الأمر جد صعباً بداخلها نظراً لاكتظاظها بالركاب والرائحة الكريهة المنبعثة. وفي الأثناء، اتصل صديقي بالأمم المتحدة وبعض المنظمات الأخرى طلباً للمساعدة. وبعد فترة وجيزة، فتح رجال الشرطة باب الحافلة الصغيرة واستفسروا عن الشخص الذي اتصل بالمنظمات. واقتادونا واحداً تلو الآخر لترح نفس السؤال عليه. وأعتقد أن أحدنا قد أخبرهم بهوية المتصل لأنهم أخذوا صديقي بعدها وأوسعوه ضرباً بهراواتهم. وقاموا بعدها بأخذ هواتفنا النقالة وأحزمتنا قبل أن يقوموا بترحيلنا إلى تركيا ثانية».

وقال «س» من فلسطين أنه كان بتاريخ 6 مارس 2013 يستقل قارباً في بحر إيجه على مقربة من إحدى الجزر اليونانية رفقة 11 آخرين من فلسطين وسورية بينهم رضيع عمره شهران. وقال أن قوات خفر السواحل اليونانية قامت بسحب قاربهم صوب المياه التركية. ويقول «س»: «طلبنا من الشرطة اليونانية تزويدنا بشيء من الماء بيد أنهم ضحكوا وقالوا لنا: أنتم كلاب».

أسقط في النهر ويدي مكبلتان. ومن ثم أمرونا أن نزل من القاربين على جزيرة صغيرة تقع وسط النهر، وتركونا ورحلوا. حتى إنهم لم يقوموا بفك قيودنا، وتركونا على تلك الحالة وسط النهر. وبعد مضي حوالي 40 دقيقة، عثرت الشرطة التركية علينا ونحن على تلك الجزيرة».

المعاملة أثناء عمليات الصد

لعل جميع الذين زعموا أنهم قد واجهوا عمليات الصد عن الحدود البرية أو البحرية كادوا أن يجمعوا على القول إنهم قد تعرضوا أو شهدوا تعرض آخرين للعنف وغيره من ضروب سوء المعاملة. فلقد وصف أناس كيف تعرضوا للصفع والضرب والخشونة. ووصف جميع من أجريت المقابلات معهم تقريباً أنهم قد تعرضوا للتفتيش والتجريد مما بحوزتهم من أجهزة هاتف نقال ونقود وحلي وحقائب تحتوي ملابسهم صورهم العائلية، أو أنها قد أُلقيت في البحر. ووصف شخصان في إحدى الحالات أنهما قد جُردا حتى من ملابسهما.

«ع» هو طالب لجوء أفغاني يبلغ من العمر 18 عاماً. ولقد مضى على احتجازه في مركز الإبعاد بمدينة إدريه التركية ثلاثة أشهر عقب إعادته بشكل غير مشروع إلى تركيا من طرف الشرطة اليونانية أواخر نوفمبر 2012. ويصف «ع» ما حصل معه قائلاً: «عبرنا النهر ليلاً، وتابعتنا رحلتنا سيراً على الأقدام بعد ذلك مسيرة يوم على الأقل، وعلى مقربة من إحدى البلدات

وتشير قصة «ب» وغيرها من الشهادات للاجئين والمهاجرين ورواياتهم إلى عظم استخفاف خفر السواحل اليونانية بحياة البشر لدى قيامها بعمليات صد قوارب القادمين في عرض بحر إيجه. ولقد أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع أشخاص آخرين ممن قالوا أن قواربهم القابلة للنفخ قد تعرضت للصدام المتعمد أو الطعن بالسكاكين، بل إن بعض تلك القوارب كاد ينقلب بمن فيه لدى قيام قوارب خفر السواحل اليونانية بالدوران والالتفاف حولها أو سحبها. وقامت قوات خفر السواحل بإعطاء محركات البعض الآخر من تلك القوارب، أو نزع مجاديفها لتترك في عرض البحر دون أن تكون صالحة للإبحار.

كما وردت تقارير وروايات تتحدث عن ممارسات خطيرة مشابهة تعرض لها الأشخاص الذين يحاولون عبور نهر إيفروس. فلقد قال «ن» من دارفور أنه قد تمت إعادته بشكل غير مشروع إلى الضفة التركية من نهر إيفروس أواخر ديسمبر 2012. ويصف «ن» الأمر قائلاً:

«في حوالي الساعة التاسعة مساءً، قامت الشرطة اليونانية بتقييد أيدينا خلف أظرفنا باستخدام قيود بلاستيكية. وشاهدتهم وهم يقومون برمي حقائبنا في سلال المهملات قبل أن يقتادونا في حافلة صغيرة إلى ضفة النهر مرة أخرى. وهناك وجدنا قاربين بانتظارنا. وقاموا بفك قيد امرأة نيجيرية التي كانت تبدو مريضة. ومن ثم أجبرونا على ركوب القوارب. وكنت أخشى أن



© Angelos Tzortzinis

الاحتجاز

«أي نوع من القوانين هذا الذي يجيز الاحتفاظ بنا هنا مدة عام كامل؟ أنا لست بقاتل أو مجرم؛ إن أنا إلا مهاجر بسيط، وجئت هنا طمعاً في حياة كريمة».

كانت هذه كلمات شاب أفغاني محتجز في مركز فيليكو المخصص لاحتجاز المهاجرين.

يُعد اللجوء إلى الاحتجاز بشكل مفرط وعشوائي أحد أهم مآلات سياسات اليونان في مجال الهجرة. إذ يبيح القانون اليوناني احتجاز المهاجرين وطالبي اللجوء غير النظاميين لمدة تصل إلى 18 شهراً.

وقال رجل غيني محتجز في أحد أكبر مراكز الاحتجاز في منطقة إيفروس: «لقد مضى على وجودي هنا تسعة أشهر، ويقولون أنهم بوسعهم الاستمرار باحتجازي تسعة أشهر أخرى، وأنهم سوف يعمدون بعدها إلى إصدار أوراق تتيح لي مغادرة اليونان في غضون سبعة أيام. وكيف عساي أعد الترتيبات اللازمة لمغادرة اليونان في سبعة أيام فقط؟ فلا يمكنني أن أجري حتى مجرد اتصال هاتفي هنا. ولعلهم سوف يعتقلونني مرة أخرى».

روابط وأواصر عائلية هناك. بالإضافة إلى تشديد عمليات إحكام الرقابة والسيطرة على الحدود في منطقة إيفروس اعتباراً من أغسطس 2012، فلقد كثفت السلطات اليونانية أيضاً من عملياتها في المناطق الحضرية من أجل اعتقال المهاجرين النظاميين واحتجازهم.

وأما «د» الذي يقطن في اليونان منذ العام 2008، فيصف كيف اعتقلته الشرطة في محطة غسل السيارات حيث كان يعمل، وذلك في أغسطس 2012. وأخبر منظمة العفو الدولية أنه كان مسجلاً بصفة طالب لجوء في اليونان بيد أنه نسي بطاقة طلب اللجوء في المنزل يوم اللقاء القبض عليه؛ وأضاف «د» قائلاً: «لقد أخبرت رجال الشرطة أن البطاقة حمراء اللون موجودة بحوزتي في المنزل (أي بطاقة طالبي اللجوء)، وأنتي متزوج ولدي طفل هنا، بيد أنهم لم يصغوا لي؛ بل لقد بادروا بتسديد لكلمات إلى بطني ودفعوا بي دفعاً كي أركب الحافلة التي وجدت فيها 25 شخصاً آخرًا من السودان والسنگال وبنغلاديش... وسارت بنا الحافلة مدة ثماني ساعات، قبل أن يقوموا باحتجازنا في مكان رديء جداً. وفي الواحدة صباحاً، قاموا باقتيادنا في سيارات صغيرة إلى ضفة النهر على الحدود مع تركيا. ولقد توصلت إليهم ألا يقوموا بإعادتي إلى تركيا؛ وكررت كلامي عن وجود الوثيقة بحوزتي في المنزل، وذكرتهم بزوجتي وطفلي؛ بل لقد طلبت منهم التحقق من المعلومة عبر أجهزة الحاسوب التي معهم. بيد أنهم قالوا لي أن أصمت وأغلق فمي».

عمليات مسح وتفتيش عشوائية تقود إلى الصد

لا يقتصر صد اللاجئين والمهاجرين وإعادتهم عنوة نحو الحدود التركية على الأشخاص الذين عبروا الحدود لتوهم، بل إن ذلك يشمل أيضاً الذين مضى على تواجدهم في اليونان سنوات وأصبحت لديهم



© Angelos Tzortzinis

أعلاه: ضباط شرطة يوقفون المهاجرين من أجل التحقق من تصاريح الإقامة معهم بوسط أثينا، اليونان. أدت عمليات تفتيش واسعة النطاق شنتها الشرطة اعتباراً من أغسطس 2012 إلى احتجاز العديد من المهاجرين.



ظروف الاحتجاز الرديئة

في إبريل 2013، زار وفد من منظمة العفو الدولية بعض المنشآت اليونانية المخصصة لاحتجاز المهاجرين غير النظاميين وطالبي اللجوء: حيث زار أعضاء الوفد ثمانية مراكز تقع على الحدود مع تركيا، وآخر في جزيرة ليسفوس.

وعلى الرغم من قيام السلطات باحتجاز الشباب وبعض النساء وحتى الأطفال دون مرافق، فتفتقر بعض المرافق والمنشآت للباحات الخارجية التي تتيح للنزلاء استنشاق الهواء النقي وممارسة بعض التمارين. وفي المنشآت الأخرى التي يتوفر فيها مثل تلك الباحات، فلقد زعم المحتجزون أنه لا يُسمح لهم بالخروج إليها بشكل منتظم.

ويخضع الاتصال مع العالم خارج أسوار منشآت الاحتجاز لقيود شديدة. ويُحظر على المحتجزين استخدام الهواتف النقالة في معظم تلك المنشآت، فيما تتقاضى خدمة الهواتف العمومية المتاحة أجوراً عالية لقاء القيام باتصالات هاتفية دولية. ولم يتسنى للعديد من المحتجزين الاتصال بذويهم منذ عدة أشهر كونه لم يبق معهم نقوداً لإجراء المكالمات الهاتفية.

وكان من الواضح أن بعض تلك المنشآت تعاني تردي مستوى النظافة العامة، واشتكى المحتجزون من نقص منتجات النظافة الشخصية من قبيل شامبو

الشعر والصابون، واضطراهم للنوم على فراش لم يتم غسله منذ أشهر. وفي اثنتين من تلك المنشآت، اشتكى المحتجزون من أنهم مضطرون لاستدعاء الحراس في كل مرة أرادوا أن يقضوا حاجتهم فيها نظراً لافتقار الزنازين لدورات مياه. وزعموا أن مناشداتهم الحراس قد ذهبت أدراج الرياح غير مرة، واضطروا للانتظار ساعات دون أن يجيبهم أحد، مما اضطرتهم إلى قضاء حاجتهم باستخدام القوارير المتاحة.

الأطفال المحتجزون

ولم يسلم الأطفال من هذه الظروف القاسية في اليونان. فلقد ظل ثلاثة أطفال من أفغانستان دون مرافق بالغ معهم محتجزين في نقطة سوفي التابعة لحرس الحدود منذ ما يقرب من ثلاثة أشهر لحظة زيارة وفد المنظمة لذلك المركز. وعقب إخضاعه للفحص الطبي، فلقد تم التأكد من أن أحد هؤلاء الأطفال هو قاصر، فيما لا زال الآخران بانتظار نتائج فحص مشابه. وأودع الثلاثة في زنزاة صغيرة لا تتوافر على مساحة كافية كي يقفوا ويمشوا فيها. وعلى الرغم من وجود ساحة خارجية مزودة بسياج في المنشأة، فلقد قال الصبية أنه لا يمكنهم الخروج بشكل يومي لاستنشاق الهواء النقي أو ممارسة بعض التمارين نظراً لبرودة الطقس في الخارج.

كما تحدثت منظمة العفو الدولية مع اثنتين آخرين من الفتية المحتجزين في مركز شرطة لازموس دون

مرافق، ويبلغان من العمر 16، و17 عاماً على التوالي. واحتُجز الفتيان في زنزانتين متجاورتين في مركز الشرطة، وينامان على فرشتين وضعتا على الأرضية المكونة من الاسمنت. ولا زال «هاء» من أفغانستان قيد الاحتجاز في كوموتي منذ ثمانية أشهر رفقة بالغين آخرين إلى أن تم توثيق سنه كقاصر بشكل رسمي ليجري بعدها نقله إلى لازموس. ولا تتوفر المنشأة على باحة خارجية أو مكان داخلي لممارسة التمارين أو الأنشطة الترفيهية. ولقد أمضى «هاء» في هذه المنشأة شهراً واحداً حتى تاريخه. وأما الفتى الثاني القادم من كوت ديفوار فلقد مضى على وجوده هناك بضعة أسابيع؛ وليس لدى أي منهما معلومات عن المدة التي من المحتمل أن يقضيانها محتجزين هناك إلى أن تتوفر شواغر إيواء لهما في المنشآت المخصصة لاحتجاز الأطفال. ولقد بدت عليهما علامات واضحة تنم عن الضيق والضغط الشديدين، ومن الواضح أنهما بحاجة إلى الحصول على خدمات الدعم النفسي.

أعلى يمين: مهاجرون داخل إحدى منشآت الاحتجاز على جزيرة ساموس، يونيو 2009.
أعلاه: مركز احتجاز المهاجرين في فيلاكيو بمنطقة إيفروس اليونانية (CC BY-SA 3.0)



© Amnesty International

بادروا إلى التحرك

■ والحرص على السماح لجميع من تعترض السلطات سبيلهم في بحر إيجة أو على الحدود البرية مع تركيا الاستفادة من الإجراءات التي تركز على التعامل مع فرادى الحالات من أجل الحصول على الحماية الدولية، والحصول على الوسائل الفعالة التي تتيح الطعن في أية قرارات تتعلق بترحيل المهاجرين أو اللاجئين أو طالبي اللجوء؛

■ ووقف الاحتجاز العشوائي والمطول للمهاجرين غير النظاميين وطالبي اللجوء، واستخدام بدائل أخرى غير تدابير الاحتجاز.

انضموا إلى حملتنا، وبادروا بزيارة موقعنا على العنوان التالي: (www.whenyoudontexist.eu) من أجل القيام بالتحرك.

تمر اليونان بأوقات عصيبة هذه الأيام، وهو ما ينسحب على ملايين آخرين من سكان دول الاتحاد الأوروبي. ولكن ما من عذر يُلتبس لتبرير ما يحصل على حدود الاتحاد الجنوبية الغربية. بادروا بإضافة صوتكم إلى الأصوات المنادية باعتماد سياسات خاصة بالمهاجرين وطالبي اللجوء على نحو يراعي حقوق الإنسان ويحترم كرامته.

بادروا بدعوة وزير النظام العام وحماية المواطنين في اليونان كي يحرص على القيام بما يلي:

■ التوقف فوراً عن العمليات غير المشروعة التي تنطوي على صد المهاجرين واللاجئين على حدود اليونان مع تركيا، والتحقيق في المزاعم المتعلقة بحدوث عمليات طرد عشوائية وإساءة معاملة، ومقاضاة الضالعين في ارتكابها؛

الخلاصة

لقد اضطرت اليونان بوصفها واقعة على الحدود الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي أن تتعامل مع تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين والمهاجرين يرغب جلهم في متابعة سيرهم غرباً قاصدين دولاً أخرى داخل الاتحاد الأوروبي عوضاً عن المكوث في اليونان. وتعد هذه من بين المسؤوليات الصعبة التي تجد اليونان نفسها مضطرة للتعامل معها أكثر من غيرها من دول الاتحاد مع أنها أكثر تلك الدول تأثراً بالأزمة الاقتصادية.

وينبغي على الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء توفير الدعم والمساندة للحكومة اليونانية من أجل ضمان احترام حقوق المهاجرين واللاجئين بغض النظر عن صفتهم القانونية، وذلك في سبيل المساعدة في العثور على طرق جديدة لمشاركة اليونان في تعاملها مع التدفقات الكبيرة لأعداد اللاجئين. ويجدر بالاتحاد الأوروبي أن يدخل تحولاً جذرياً على سياساته بحيث تنتقل من التركيز على الاقتصاد على إحكام إغلاق حدود الاتحاد الخارجية إلى الاهتمام بتعزيز القدرات الاستيعابية وظروف إيواء طالبي اللجوء واللاجئين وغيرهم من فئات المهاجرين المستضعفين. كما ينبغي على الاتحاد الأوروبي تعزيز قدرات تحديد الفئات التي تحتاج لتفعيل مبدأ الحماية الدولية بحققها بمجرد وصولها إلى حدود اليونان.

أعلاه: لحظة وصول قارب إلى مقر البرلمان الأوروبي في بروكسل، بلجيكا في إبريل 2013. وقام ناشطون بتوصيل عريضة تحمل توقيع 70 ألف شخص يطالبون البرلمان بحماية حقوق المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين على حدود أوروبا.

رقم الوثيقة:
Index: EUR 25/007/2013
Arabic

يوليو/تموز 2013
July 2013

Amnesty International
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street,
London WC1X 0DW, UK
amnesty.org

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم أكثر من 3 ملايين شخص يناضلون في أكثر من 150 بلداً ومنطقة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمتنا مستقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين - ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.



منظمة العفو
الدولية